حزب العدالة والتنمية التركي والقضية الفلسطينية

■ حميدي العبدالله

يحلو لبعض الجماعات الإسلامية، وتحديداً الإخوان المسلمين وعلى رأسهم حركة حماس، خلق انطباع وترسيخه لدى الرأي العام العربي والإسلامي بأنّ تركيا حزب العدالة والتنمية هي مع القضية الفلسطينية، وأنّ مواقفها تشكل تحوّلاً نوعياً في سياسة تركيا إزاء اغتصاب العصابات الصهيونية لأرض فلسطين، ولكن يصعب تسويق هذه المقولات، مهما بلغت كثافة الحملات الإعلامية والجهود المبذولة، بما في ذلك جهود حركة حماس في ضوء الوقائع الآتية:

أولاً، تركيا لم تقدم على خطوة واحدة لمراجعة علاقاتها مع الكيان الصهيوني في ظلّ حكم حزب العدالة والتنمية، واستمرّت مواقف تركيا من الكيان الصهيوني على ما كانت عليه قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، فالتعاون العسكري ما زال قائماً، والتعاون الاقتصادي زاد عما كان عليه في السابق، وحتى عندما قتلت القوات «الإسرائيلية» عدداً من الناشطين الأتراك لم تبادر أنقرة إلى قطع العلاقات الديبلوماسية المستمرة منذ اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني في مطلع عقد الخمسينات من القرن الماضي.

ثانياً، الأسبوع الماضي أدلى وزير خارجية تركيا بتصريحات أكد فيها أنّ حركة حماس كانت على وشك القبول بحلّ الدولتين، أيّ الاعتراف بوجود الكيان الصهيوني واحتلاله للأرض الفلسطينية المحتلة عام 1948 لولا أنّ العلاقات التركية ـ «الإسرائيلية» طرأ عليها بعض التوتر على خلفية الاعتداء الذي وقع على الناشطين الأتراك ومقتل (9) منهم.

ومما لا شك فيه أنّ هذه التصريحات تكشف عن حقيقة مزدوجة، فهي من جهة تؤكد أنّ مواقف الحكومة التركية في ظلّ حكم حزب العدالة والتنمية لا تختلف عن مواقف الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية، بل حتى عن الموقف النظري لحكومة العدو «الإسرائيلي»، إذ أنّ تل أبيب توافق أيضاً من حيث المبدأ على حلّ الدولتين، ومن جهة أخرى أنّ حماس غلّبت انتماءها لـ«الإخوان المسلمين»، وولاءها لهذه الجماعة ولخياراتها السياسية على القضية الفلسطينية، لأنّ حماس كانت تقول إنها ترفض حلّ الدولتين وتتمسّك بتحرير أرض فلسطين من النهر إلى البحر، وعندما يؤكد وزير خارجية تركيا أنّ حماس وافقت على حلّ الدولتين ولكن ما عطل الاتفاق هو تدهور العلاقات التركية – «الإسرائيلية»، فهذا يعني أنّ حماس تخلّت عن شعار تحرير كلّ فلسطين، وإنْ لم تعلن موافقتها حتى الآن على حلّ الدولتين، حيث جاء ذلك تحت تأثير الوفاء للحكومة التركية والتضامن معها بعد تدهور علاقاتها مع الكيان الصهيوني وليس لاعتبارات تتعلق بالقضية الفلسطينية.

هكذا تصبح بعدها كلّ التصريحات التي يدلي بها أردوغان ومسؤولون آخرون في حكومة حزب العدالة والتنمية التي تبدو وكأنها معادية للكيان الصهيوني، وآخرها تصريحات أردوغان بشأن انتقاد مشاركة نتنياهو في مسيرة باريس مجرّد حملة علاقات عامة لطمس حقيقة المواقف التركية من القضية الفلسطينية.

«شارلي إيبدو»... الأذى لأجل الأذى

■ روزانا رمّال

يعرف الفرنسيون جيداً أنّ أمن البلاد هو أكثر ما يمكن ان تتغنى به الشرطة الفرنسية والسلطات الفرنسة على حدّ سواء، والتي باتت تعرف بعد حادثة «شارلي إيبدو» أنّ الأمور ليست على ما يرام، وأنها لم تعد كالسابق.

لا يمكن الاستهانة بقدرات الاستخبارات الفرنسية والفرق الجنائية والشرطة المتواجدة دائماً التي تواجه اليوم بعد الحادثة تحدياً لا مثيل له من جهة وتحظى بدعم غير مسبوق من جهة ثانية.

ساهمت «شارلي إيبدو» في انقسام الرأي العام الفرنسي والعالمي معا فهناك قسم اعتبر أنّ الحريات مقدسة، وقسم آخر رأى أنّ الحرية المتطرفة تجعل الدولة ملزمة بتحمّل تبعاتها، لأنها قد لا ترتدّ سلباً عند من تستهدف ولأنه قد لا يسلم الحال في كل مرة.

تضامن غير مسبوق مع الصحيفة المسيئة للرسول منذ سنوات، وهو بالتأكيد تضامن إسلامي ـ مسيحي، لأنّ لا الرسول يرغب في الانتقام له ولا يدعو سوى الى التسامح والغفران...

اما وقد حصل ما حصل فإنّ السلطات الفرنسية باتت أمام معطى هام مفاده انّ الإساءة الى نبي الإسلام قد لا تحمد عقباه في كل مرة، بغض النظر عن انّ الإرهابيين أصلاً الذين يستهدفون فرنسا اليوم لا تقتصر نواياهم على الانتقام إذا صحّ التعبير، بل تتعداها بكثير وربما آخر ما يمكن وضعه بين لائحة أهدافها في أوروبا: الانتقام للرسول.

هذه الجماعات التي أساءت إلى الرسول لا يمكن ان تنتقم له ولا بأي طريقة من الطرق، عدا عن انّ الجماعات التكفيرية أدرجت فتاوى تحريم الاحتفال بالمولد النبوي الشريف معلنة انها «بدعة»، وهدّد بتدمير الكعبة منذ شهور، وعليه فإنّ اعتبار انّ الإرهابيين أرادوا الانتقام للرسول ليس سوى تحريفاً للمشهد.

السلطات الفرنسية اليوم باتت أمام تحدّ كبير، لكن السؤال المستجدّ: لماذا تسمح السلطات الفرنسية للصحيفة بالإمعان في الأذى والانتقاد طالما انّ النتائج قد تستغلّ وتعتبر مدخلاً الى العبث بالداخل الفرنسي؟

كيف يمكن ان تقتنع الحكومة الفرنسية بأنّ مسالة الحريات أهمّ بكثير من أمن المواطنين الفرنسيين، ولو لفترة بسيطة، خصوصاً أنّ الأمر لا يندرج سوى في إطار الإساءة المشبوهة والمكروهة بالتأكيد؟

«شارلي إيبدو» لم تسئ فقط الى النبي محمد بل أساءت الى المسيحية ايضاً منذ أيام بتناولها السيد المسيح ايضاً، قبل ان تعاود نشر كاريكاتور مسيء للرسول، أيّ قبل مرور اسبوع على الجريمة.

«شارلي ايبدو» صحيفة ككل وسيلة إعلامية قد تبتغي الربح والإثارة والترويج لنفسها، لكن بالتأكيد هناك من قد يستغلّ ما تقوم به الصحيفة للترويج لإساءة مقصودة للإسلام، وتظهير الإسلام داعياً للقتل وقمع الحريات في كل مرة يستفز فيها المسلمون في الأرض، بالاضافة الى أنّ هناك اليد الخفية الصهيونية الاستخبارية التي تعمل وتبذل الجهود الحثيثة منذ عقود للإساءة إلى المسيحية والاسلام، وقد نجحت في ذلك عند المسيحيين حتى باتت معظم أفلام السينما تتناول المسيح بشتى الطرق، وتستكمل اليوم مشروعها عند المسلمين حتى تسقط هالة الدين ومهابة النبي وصورته المقدسة عندهم.

«شارلي إيبدو» تعيد نشر صور جديدة مسيئة فقط للأذى، وهي تعرف أنه أذى لجزء كبير من سكان الارض...

الصحيفة هذه ليست معروفة كثيراً عند الشارع الفرنسي ولم تستطع جذب الفرنسيين ومعهم العالم سوى بعد الإساءة إلى الرسول، ليس لأنّ المسلمين أصحاب رأي قمعي، إنما لأنهم لم يعتادوا حتى الساعة على التصالح مع فكرة انّ حرية التعبير تتناول مقدساتهم كما استطاع المسيحيون التأقلم مع الفكرة نفسها حول العالم بجهود صهيونية مبيّتة.

«شارلي إيبدو» نجحت بالتأكيد في رفع سعر المبيع عندها كما ارادت، و استطاعت نشر 3 ملايين نسخة من الأذى لأجل الاذى.

السؤال السياسي موجه إلى السلطات الفرنسية التي مفترض ان تتعاطى بمسؤولية امام هذا الامر، والمفروض عليها اعتبار ان امن الفرنسيين ودماءهم أهمّ بكثير من اعتبار الإساءة حرية، في وقت لم تكن فرنسا يوماً سوى رمزاً لحرية التعبير، فلا بأس اذا اتخذت بعض القرارات حفاظاً على سلامة المواطنين الفرنسيين، ولعدم إعطاء الإرهابيين مزيداً من الحجة ليس لأ

جل الخضوع انما من اجل رفع مستوى المسؤولية لدى التعاطي مع عدو مجرم.

السلطات الفرنسية مسؤولة عن هذا التجاوز، و«شارلي ايبدو»... أذى لأجل الأذى.

«توب نيوز»

فرنسا والرسوم المسيئة

هل يمكن فهم ما نشرته صحيفة «شارلي إيبدو» ضمن نطاق الردّ على العملية الإرهابية التي استهدفتها؟

هل يمكن وصف الرسوم المسيئة للرسول بخطة الردّ على الإرهاب؟

هل يمكن اعتبار هذا النمط من الحرية مكفولاً بمفهوم حرية التعبير والحفاظ عليه رداعتبار لقيم العلمنة؟

يصرح القيّمون على الصحيفة أنهم بهذه الرسوم يؤكدون رفض الخضوع للإرهاب.

هل يُخفي أنّ الخط العام للصحيفة الذي يقوده رفاق هنري برنار ليفي صانع الحروب الأهلية والفتن هو التمهيد للإرهاب؟

مهمة «شارلي إيبدو» معلنة وهي التطهير العرقي لفرنسا وتالياً لأوروبا من المسلمين والوصفة عند ليفي هي الحرب الأهلية، وللحرب الأهلية طريق واحد... استفزاز المسلمين وخصوصاً من الأصول العربية لردود من نوع عملية باريس ضدّ الصحيفة، فيكون الردّ مزيداً من الرسوم ومزيداً من الإرهاب حتى يقوم المسيحيون واليهود وليس الملحدون كما تدّعي الصحيفة بتعريف هويتها ويقتحموا أحياء المسلمين بالبلطات والفؤوس وبنادق الصيد ويرتكبوا المجازر.

«شارلي إيبدو» و«داعش» رفاق طريق مركز غرفة العلميات التي تديرهما في تل أبيب... حيث «القاعدة» حليف!

التعليق السياسي

من يزرع الريح يحصد العاصفة فرنسا تهاجم نفسها! 1/2

■ محمد أحمد الروسان

صدق الشاعر الفرنسي الذي قال: (من يزرع الريح... لا بدّ أن يحصد العاصفة).

الفرنسيّ زرع الريح فحصد العاصفة. وبعيداً من لازمة التضامن مع فرنسا ضدّ هذا الحدث الإرهابي المُدان وبكل اللغات والذي له ما بعده، فإنّ ما جرى ببساطة يصحّ القول فيه إنّ فرنسا تهاجم فرنسا، فالمهاجمون هم كغيرهم من سلفي أوروبا فرنسيو المولد والنشأة، وهم نتاج المجتمع الفرنسي وليس المغربي أو التونسي أو الجزائري أو الموريتاني، أو أي مجتمع عربي آخر.

أسباب عديدة قادت إلى ذلك هذه النتائج، أولها عنصرية المجتمع والدولة الفرنسيين، ضدّ المهاجرين المسلمين وأبنائهم، حتى صار «مسلم» و«فرنسي» متناقضين مجتمعيين فرنسيين. أما السبب الثاني فهو سماح فرنسا، ومنذ سبعينيات القرن الماضي، للمال الوهّابي بالعمل بحريّة في مجال الدعوة والتبليغ، حتى كادت السلفية الوهابية تحتكر المراكز الإسلامية والمساجد ومؤسسات التعليم الديني داخل فرنسا. وقد وافقت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على ذلك، حفاظاً على «العلاقات المميزة» مع السعودية وصفقات السلاح المختلفة وعلى مدار عقود، وصولاً إلى الفساد والمبالغ الكبيرة التي تلقاها سياسيون فرنسيون، على مدى عقود خلت، من دول الخليج النفطية. كل ذلك سمح بتلزيم الإسلام الأوروبي لإخوتنا في السعودية من دون أدنى اعتراض، وتمّت سلفنة أحياء كاملة من مدن أوروبا، حتى صار الفرنسي الذي ينبذه المجتمع يبحث عن هويته الإسلامية إلى أن يجد نفسه وقد تحوّل إلى سلفي وهابي، فالشيخ سلفي تدفع الرياض راتبه، والمسجد سلفي، والمحيط صار سلفياً، وهذا مذهب لا علاقة له بالإسلام المحلي الذي جاء منه هؤلاء المهاجرون ولا بمجتمعاتهم الأصلية. هو الإسلام الأوروبي، لا إسلامنا نحن العرب، وما جرى في باريس، مع إدانتنا له، هو بداية حصادهم لما زرعوه لا منتهاه، فعليهم أن يبحثوا عن مكامن الخلل في سياساتهم وعنصريتهم.

لقد شجعت السياسات الفرنسية والبروباغندا الوهابية المتعصبة مئات الشبان الفرنسيين والأوروبيين على الذهاب إلى سورية للقتال فيها، فكان لهذه السياسة نتائجها العكسية، إذ أنّ اثنين من الإرهابيين الذين شنوا الهجوم ضدّ «شارلي إيبدو» وهما سعيد وشريف كواشي قدما حديثاً من سورية، وقيل أنهما اكتسبا خبرة في القتال، كما سبق لأحدهم أن «جاهد» في اليمن. والآن تخشى الدول الأوروبية عودة مواطنيها المقاتلين من سورية وتقرع الاستخبارات الفرنسية والأوروبية أبواب دمشق من أجل التأسيس لتعاون أمني معها.

لا شك أنّ الهجمات ستستغل من قبل الأحزاب اليمينية المتطرفة وعلى رأسها حزب الجبهة الوطنية الفاشي الجديد، من أجل رفع وتيرة حملتها الغوغائية ضدّ المهاجرين، وخصوصاً العرب والمسلمين، ما يشير إلى تقاطع في المصالح بين المتطرفين من الفاشيين الجدد وبين التكفيريين، فالمجموعتان تحتاجان إلى التعاون من أجل تحقيق أهدافهما المشتركة في تدمير التعايش السلمي الديني والاجتماعي في فرنسا وأوروبا.

الجالية المسلمة ضحية

بمعزل عن موظفي المجلّة الذين قتلوا، إلى جانب الشرطي المسلم أحمد ومسلم آخر معه (لا معلومات حوله حتى اللحظة)، فإنّ الضحية الفعلية لهجوم باريس هي الجالية المسلمة في فرنسا، والتي كانت تعاني أصلاً من «الإسلاموفوبيا»، أما المستفيدون الحقيقيون منه فهم حزب مارين لوبان وكل حركة الجناح اليميني المتطرف في أوروبا. لهذا، لا يمكن لأحد استبعاد احتمال أنّ هجمات باريس كانت بتسهيل، وربما بتحريض، من وكالات ومصالح، لا يدركها حتى الإرهابيون أنفسهم.

إنّ فرنسا حالياً أمام خيارين: إما أن تحذو حذو الولايات المتحدة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول، وتنهمك في مرحلة جديدة ترمي إلى تقوية موقفها السياسي والأمني، ما يتطلب تغييراً جذرياً في استراتيجيتها، أو أن تهرب إلى الأمام، محتفظة بسياستها الخاطئة التي أدت إلى نمو المجموعات الإرهابية وأيديولوجيتهم، ليس في سورية والعراق فحسب، بل أيضاً في أوروبا وأجزاء أخرى في العالم.

> إنّ محاربة الإرهاب تتطلب التزاماً أكثر جدية من قبل الدول الغربية وفرنسا في شكل خاص. وينبغي على القادة الأميركيين والفرنسيين مراجعة مواقفهم والتخلي عن كلّ الممارسات المشجعة للإرهاب مثل تدريب و تسليح من يسمونهم الثوار المعتدلين في سورية

تشارك فرنسا في الضربات الجوية التي يشنها التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، لكن وفقاً للخبراء فإنّ هذه الهجمات تبقى بلا جدوى، في غياب تعاون استخباراتي عسكري مع حكومات المنطقة وخاصة الحكومة السورية. فالجيش السوري اليوم هو القوة الأكثر فاعلية في الحرب ضدّ الإرهاب في المنطقة، والسياسة الفرنسية المتعجرفة التي تتمثل في رفض التحدث إلى دمشق، بدأت تنعكس عليها سلباً.

إنّ محاربة الإرهاب تتطلب التزاماً أكثر جدية من قبل الدول الغربية وفرنسا في شكل خاص. وينبغي على القادة الأميركيين والفرنسيين مراجعة مواقفهم والتخلي عن كلّ الممارسات المشجعة للإرهاب، مثل تدريب و تسليح (الثوار المعتدلين في سورية) وهم في الحقيقة إرهابيون متعطشون للدماء. وحده الزمن سيبين لنا إن كانت المذبحة الشنيعة في مجلة «شارلي إيبدو» ستدفع القادة السياسيين والعسكريين الفرنسيين والغربيين إلى تغيير سياساتهم المتعلقة بمحاربة الإرهاب من أجل تحسين التعاون الإقليمي والدولي حول هذه القضية، و للحيلولة دون المزيد من الهجمات الشائنة في أوروبا والشرق الأوسط، وقد سعت فرنسا الدولة وجهاز استخباراتها إلى نشر النزعة الوهابية، واستثمرت كلّ من السعودية وقطر الكثير من الأموال في فرنسا وحققتا نفوذاً لا يمكن إنكاره على السياسة الخارجية الفرنسية، كما رعت المجموعات الإرهابية في سورية.

من هنا أبدأ فأقول: بين الواجب الأوروبي الأخلاقي وواقع السلوك السياسي والأمني الأوروبي هوّة لا يعرف أحد في العالم كيف يمكن ردمها حتى اللحظة، ويبقى السؤال الكبير والضخم أمام منظومات الأمن الأوروبية ومجتمعات استخبارات القارة العجوز: هل هناك استراتيجية أوروبية أو فرنسية في الشرق الأوسط؟

لم تنته بعد تداعيات وعواقب الهجمات الإرهابية في فرنسا والتي شكّلت مرحلة تحوّل مفصلية على صعيد العلاقات الدولية، وقد طبعتها الخطابات الهوياتيّة، ولا يمكن نفي واقع أنّ أولى تداعيات الهجوم في باريس أنه أثبت صحة المخاوف من وصول تهديد «الجهاديين» إلى قلب أوروبا، بعد فترة من الحراك الغربي المبهم إزاء انتشارهم في الشرق الأوسط، كما أنه يستبطن إشكاليات فرنسية داخلية من المفترض ألا تغيب. إذاً نحن في صدد أوّل نموذج حي لعودة الإرهاب الذي جرى تصديره إلى سورية إلى موطنه الأصلي حيث يضرب بالنار. إنّها الهجرة المعاكسة وعلى فرنسا أن تتجه نحو معالجات أمنية وسياسية جديّة، ما يتطلب تغييراً جذريّاً في مواقفها من مجمل الأزمات في المنطقة، أو الهروب إلى الأمام بعيداً من مصالحها. وها هي باريس، وبكل أسف، تدفع ثمناً باهظاً لسياساتها إزاء الشرق الأوسط، أكان لجهة ليبيا أو سورية أو إيران أو لبنان. فماذا سيقول فابيوس الآن؟

ازدواجية المعايير

في المعلومات، أنّه في صيف العام 2013، سهّل جهاز أمني أوروبي عملية تجنيد مجموعة جهادية مقيمة في عاصمة أوروبية دخلت إلى سورية عن طريق تركيا، وصدف أنّ أحد أفراد المجموعة تعذر عليه الالتحاق بالمجموعة والوصول إلى المطار الأوروبي، بسبب زواجه قبل يومين من تاريخ التحاقه، فطلب منه «أميره» الالتحاق بـ«الجهاديين» في مالي، وبالفعل سافر إلى هناك عن طريق دولة في شمال أفريقيا، ولم تكد تمضي ساعات على وصوله، حتى وقع في كمين للجيش الفرنسي. فقال للضابط الفرنسي أثناء التحقيق معه: «لقد صدف أنني تأخرت عن الالتحاق بمجموعة جهادية متوجهة إلى سورية وبرعاية من جهاز أمني أوروبي، بسبب زوجتي، فتمّ تعديل الوجهة». وأضاف: «لو كنت أقاتل في سورية، كنت ستتعامل معي كبطل يقاتل أعتى نظام ديكتاتوري في العالم، أما وانني أقاتل هنا ضدّكم، فقد أصبحت مجرماً من وجهة نظركم»!

هذه الرواية تختصر سوريالية مفاصل التعامل السياسي والأمني الأوروبي، وخصوصاً الفرنسي، مع قضية الإرهاب، وهي نموذج لنقاش سيتصاعد في أوروبا حول مسؤولية كلّ بلد في مواجهة الإرهاب العائد سواءً من مالي أو من سورية أو من العراق.

اعتكف الفرنسيون عن المشاركة في الضربات الجوية ضدّ «داعش» على الأراضي السورية، علماً أنّ باريس كانت من أشدّ المتحمسين لتوجيه ضربات ضدّ النظام السوري في صيف العام 2013، قبل أن يتراجع الأميركيون والبريطانيون في اللحظة الأخيرة، بفعل المخرج الذي وفّره لهم الروس في تلك المرحلة برؤية عميقة للرئيس فلادمير بوتين، وهو تدمير البرنامج الكيميائي السوري.

واللافت للانتباه، أنّ الفرنسيين يتجنبون حتى الآن، وبأعذار غير مقنعة للرأي العام الفرنسي، مقاربة موضوع الضربات في سورية، تارة بحجة عدم توافر غطاء الشرعية الدولية، وطوراً بحجة أنّ هذه الضربات من شأنها تقوية النظام السوري.

بعد تصفية الرهينة الفرنسية بيار هيرفيه غوردال في الجزائر في أيلول المنصرم، وإعلان فرنسوا هولاند أنّ بلاده لن تتراجع في حربها ضدّ الإرهاب، تجدّد السؤال حول مشاركة باريس في الضربات العسكرية الجوية في سورية، وجاءت مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية ومنابر ديبلوماسية وسياسية وأجهزة أمنية، لتعكس حجم هواجس الشارع الفرنسي، في ضوء الأداء المتعثر للحكومة.

يطرح الاعتداء الإرهابي «شارلي إيبدو» تساؤلات كبيرة وعميقة، تحتاج إلى أجوبة أكبر وأعمق، وسنحاول عبر التساؤل، وبقدر الإمكان الإجابة لتفكيك المركب وتركيب المفكّك في الحادث الذي رأى فيه البعض مؤشراً إلى حدوث 11 أيلول أوروبي قريباً.

فماذا عن حركة «الجهاديين» العائدين من سورية والعراق ومالي إلى أوروبا؟ وهل من واجب الفرنسيين التضامن مع مسيحيي سورية ولبنان والعراق ومجمل المشرق وصولاً إلى محاولة نجدتهم عند الضرورة؟ أم التصرف معهم على قاعدة أنّ فرنسا العلمانية، لا تملك نظرة خاصة إلى المسيحيين تميزهم عن غيرهم من أبناء المنطقة؟ إذا كان لا مفر من ممرّ إلزامي من خلال قرار دولي يصدر عن مجلس الأمن الدولي، وخصوصاً في ضوء مطالبة العراقيين المتكررة بذلك، فأي دينامية ستتبعها الحكومة الفرنسية للوصول إلى قرار دولي من شأنه، لو صدر، استعادة الشراكة مع الأسرة الدولية، وخصوصاً روسيا والصين، في مواجهة خطر إرهابي كبير لا يستثني دولة أو شعباً؟

إذا كانت فرنسا تملك علاقة خاصة مع بعض دول الخليج، وخصوصاً السعودية وقطر، وثمة استثمارات خليجية في السلاح والاقتصاد الأوروبي بعشرات مليارات الدولارات، كيف يمكن لفرنسا أن تجيّر هذا الرصيد مع هذه الدول من أجل انخراطها في الحرب ضدّ الإرهاب، بدلاً من تمويل ودعم منظمات إرهابية وجمعيات تتظلل بعباءة الإسلام في أوروبا، تحظى بدعم خليجي واستخدمت كغطاء لتجنيد مجموعات إرهابية للقتال في سورية وغيرها؟ ما هي السياسة التي رسمتها فرنسا للاستفادة من زخم علاقتها مع تركيا في الاتجاه نفسه؟ ما هي شروط الشراكة الفرنسية والغربية مع روسيا وإيران في الموضوع السوري تحديداً، إلا إذا كانت باريس مقتنعة بأنه يمكن تجاوز هذين العاملين في الأزمة السورية؟ هل تملك فرنسا استراتيجية واضحة في الشرق الأوسط، وخصوصاً في ملف الصراع العربي ـ «الإسرائيلي»، بمعزل عن سياسة الالتحاق بالولايات المتحدة؟ هل يمكن أن يعطي الفرنسيون تفسيراً لموقفهم المستكبر إزاء قضية المناضل اللبناني والعربي الكبير جورج ابراهيم عبدالله، ولماذا ينصاعون للإملاءات الأميركية التي تتحدى قوانينهم ومبادئهم؟ ما هو الهدف العسكري الأميركي تحديداً والغربي عموماً، هل هو وقف تمدّد «داعش» والحدّ من نفوذه أم القضاء عليه أم تطويقه؟ هل يعتقد الفرنسيون أنّ في مقدورهم محاربة «داعش» في العراق، وعندما تبلغ المعركة عتبة سورية يقولون أنّ الحرب ضدّ الإرهاب قد انتهت، وليفعل النظام السوري ما بمقدوره أن يفعل وحده في مواجهة مجموعات إرهابية باتت تضع يدها تقريباً على نصف الأراضي السورية؟

هل يمكن لعاقل أن يصدق أنّ الحرب ضدّ «داعش» لا يمكن أن تقتصر على الجو، بل لا بدّ من خيار البر؟ هل يستطيع الفرنسيون أن يمارسوا الشفافية تجاه شعوبهم، بالكشف عن بعض أدوارهم في تنظيم وتسليح مجموعات جهادية وتسهيل انتقالها من أوروبا إلى سورية وغيرها من الساحات؟ هل يخفى على المخابرات الفرنسية تحديداً، أنّ الفيروس «الجهادي» موجود في كلّ بلد من بلدان العالم (ومنها فرنسا) سواء كان فرداً أم مجموعة أو أكثر، وبالتالي، يمكن لهذا الفيروس أن يتفشى أسرع مما يتوقع القيّمون على أجهزة الاستخبارات؟

من يستطيع أن يعطي تفسيراً لعمليات تجنيد «الجهاديين» في فرنسا وغيرها ولماذا فشلت سياسات الاحتواء والاستيعاب الأوروبية ولماذا يفضل «جهاديو» أوروبا الموت من أجل خليفة وهمي على العيش في ما تسمى بلاد حقوق الإنسان؟ أين مسؤولية سياسات التهميش والعزل والنبذ (تعاظم دور الأحزاب والمجموعات اليمينية المتطرفة في فرنسا وغيرها) في ذلك؟

في أكثر من تحليل خلال الأشهر الأخيرة، بل ومنذ بداية الأحداث السورية قبل سنوات، حذّرنا كغيرنا من المراقبين من خطورة الإرهاب الذي يتم تصديره إلى سورية عبر دول الجوار المختلفة، وما يجري في فرنسا الآن ما هو سوى قطرات الندى الأولى لفجر 11 أيلول أوروبي، وبفعل ميكانيزمات الحدث الأوكراني وما يجري في كييف من نقل أمراء القوقاز والمقاتلين الشيشان، من الداخل السوري إلى الداخل الأوكراني لضرب روسيّا، على منظومات الأمن الأوروبية الابتعاد عن سياسات الالتحاق بمجتمع المخابرات الأميركي، كون الأخير يسعى إلى تفجير أوروبا من الداخل ضمن رؤية البلدربيرغ الأميركي.

قال مدير الإرهاب في الإنتربول الدولي بيارسانت هيلير مؤخراً: «إنّ الجهاديين كثّفوا دخولهم إلى تركيا عبر الموانىء البحرية المختلفة بعد التضييق عليهم في المطارات، وخاصةً عبر مرفأ إزميت على الساحل الشرقي من بحر مرمرة، حيث تحوّل المرفأ إلى بوابة لهم إلى سورية والعراق». وكان لإشارات وتشخيصات تقرير معلوماتي إحصائي نشر في صحيفة «فاينانشيال تايمز» من إعداد كلّ من سام جونز في لندن ودنكان روبنسون في بروكسل، الأثر الواضح في التأشير على(سلّة) مخاطر عودة الجهاديين الأوروبيين الذين يقاتلون في سورية إلى بلدانهم. ويتضح من التقرير أنّ ما يقدّر بأكثر من ثلاثة آلاف جهادي يحملون جنسيات أوروبية يشاركون في العمليات القتالية في سورية والعراق، وبعضهم صار يقاتل في الجنوب السوري وفي درعا تحديداً، قسم يقاتل مع «جبهة النصرة» والتي صارت نصرة لـ«إسرائيل»، وآخر مع «داعش»، وقسم مع بقايا ما يسمى «الجيش الحر» والمتمثل في «لواء اليرموك» الذي تستثمره بعض دول الجوار السوري باعتباره «معارضة معتدلة»، في دعم جهة إرهابية ضدّ أخرى ليكون حاجز عزل أمام الإرهاب المتطرف والمتمثل في «النصرة» و«داعش»، حيث تتفاقم النتائج والتكاليف الأمنية والسياسية، وقد يقود هذا الأمر إلى تأسيس إمارة حوران في الجنوب السوري بدعم «إسرائيلي» صهيوني واضح، على أن يتم لاحقاً ضم أجزاء من إقليم شمال الأردن إليها، ما يقلب جغرافية مثلث الحدود الأردنية السورية المشتركة مع الأراضي المحتلة «إسرائيل» ومع الأراضي اللبنانية عبر الأراضي السورية المحتلة في الجولان لتكون «قلمون» لبنانياً آخر في الجولان السوري المحتل. وما لم يقله التقرير هذا أنّ العدد هو أكثر من سبعة آلاف أوروبي ثلثهم من أصول أوروبية حقيقية أصليّة.

أسئلة مشروعة ليست للزينة

■ ماجدي البسيوني*

هل بمقدور الرئيس عبد الفتاح السيسي تحقيق المصالحة مع قطر وعفا الله عما سلف، من دون ان تستعيد مصر كافة المستندات السرية التي تمّ تسريبها بمعرفة محمد مرسي و10 من معاونيه على رأسهم سكرتيره الخاص أمين الصرفي قبل أيام من 30 حزيران 2013 من داخل خزينة رئاسة الجمهورية، وهي القضية المعروضة الآن أمام القضاء المصري، والمقيّدة برقم 315 لسنة 2014، حصر أمن الدولة العليا»؟

القضية ليست سياسية، فالتحقيقات والاعترافات أقرّت بتهريب ثلاثة حقائب من أسرار الدولة المصرية، كما كشفت التحقيقات عن العديد من الوثائق الخطيرة التي تمسّ أمن البلاد واستقرارها، والتي وصفها أحد المتهمين خلال اعترافاته بـ«المصيبة السوداء»، نظرًا إلى خطورة تلك المعلومات سواء ما يخصّ تسليح الجيش المصري وحجم القوات في سيناء وكذا تقرير عن المسلحين كما تحوي معلومات عسكرية تفصيلية عن الجيش الإسرائيلي وأفرادهِ ومكوّناته، ليست مستندات أصلية فقط بل أقراصاً مبرمجة وفلاشات، وصلت إلى يد رئيس وزراء قطر السابق حمد بن جاسم مقابل مليون دولار، فهل سيقف الأمر عند عفا الله عما سلف وفقط، حتى لو كان المقابل لفّ حبل المشنقة حول رقبة محمد مرسي وفريق السكرتارية وتصبح قطر «تميم» مجرّد «شاهد ملك»؟

هل الهدف من وراء قبول الرئيس عبد الفتاح السيسي للمصالحة مع تميم في مقابل إغلاق قناة «الجزيرة مباشر» من مصر كما حدث بالفعل وأغلقت...؟

هل الهدف تفريغ قطر من كلّ العناصر الإخوانية المصرية بمن فيهم يوسف القرضاوي بما يحمله من جنسية مزدوجة، وهو المطلوب حالياً بالفعل من قبل الانتربول..؟

هل الهدف من المصالحة قطع الطريق ما بين قطر وتركيا رغم توقيع إعلان سياسي مشترك بشأن تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي التركي القطري رفيع المستوى بينهما قبل أيام معدودة، أي بعد انتهاء مؤتمر دول الخليج الذي اعلنت فيه المصالحة، وقبل وصول السكرتير الخاص من قطر والسعودية القاهرة للقاء الرئيس السيسي... فماذا عن العلاقات المتنامية ما بين قطر والكيان الصهيوني؟!

أم أنّ الهدف يندرج تحت العمل على إنجاح «مؤتمر دعم مصر» المقرّر عقده قريباً...؟

أم انّ كلّ هذا يكمن في تلبية رغبة «حكيم العرب» ملك السعودية لكي يمسك بكافة خيوط مجلس دول الخليج وإماراته، حتى يتفرّغ في المرحلة المقبلة لمداواة ضياع اليمن من حظيرته؟

أين واشنطن من هذه المصالحة إنْ كانت مصالحة بالفعل...؟ فالمؤكد أنّ تميم ومن قبله أبيه لا يستيقظان ولا يذهبان إلى النوم ولا يتنفسان الا بتعليمات أميركية، وكذا يفعل آل سعود، والمؤكد أنّ أوامر أميركية صدرت إلى قطر بالتراجع ولو موقتاً لصالح آل سعود، وهذا ما حدث بالفعل منذ تقهقر قطر «حمد» بعد انتصار الجيش السوري في القصير وإعطاء الضوء الأخضر للسعودية بتصدر الملف السوري لتتصدّر في نفس التوقيت بتأييد الثورة المصرية في 30 حزيران، وتقهقر الدور القطري عن الساحة المصرية، ولكن أين واشنطن من هذا الملف...؟

هل اقتصرت المكالمة التي أعلن عنها ما بين أوباما والرئيس عبد الفتاح السيسي قبل ساعات من وصول وفدي قطر والسعودية، على مجرّد التأكيد على دعم واشنطن لمصر في محاربتها للإرهاب رغم رفض الكونغرس ادراج «الإخوان» على قوائمه للإرهاب...!

مؤكد أنّ واشنطن تتابع كلّ التحركات المصرية، ولا سيما الخارجية منها، سواء أهمية التلاقي مع قبرص واليونان وايطاليا، وصولاً الى رصد ما تعنيه الزيارة التي قام بها الرئيس عبد الفتاح السيسي الآن إلى الصين، والمؤكد أنه غير خاف على واشنطن الترتيبات الروسية المصرية، وليس خافيا بالطبع ثوابت الديبلوماسية المصرية في ما يخص سورية، ليس لكون سورية تمثل عمقاً استراتيجياً لمصر فقط، بل لما تعنيه سورية بالنسبة إلى مصر وما تعنيه مصر بالنسبة إلى كلّ سوري يفوق عشرات المرات ما تعنيه قطر لمصر... واشنطن تدرك أنّ مهندس الخارجية المصرية سامح شكري ليس كسابقه نبيل فهمي الذي أعلن عن وجهه القبيح وعضويته في جماعة الازمة الأميركية عندما قال في آخر زيارة له إلى واشنطن: «إن العلاقة بين مصر والولايات المتحدة علاقة زواج شرعية وليست نزوة تستمرّ لمدة يوم واحد» والمؤكد أنّ واشنطن صُدمت عندما استمعت إلى شكري وهو يقول قبل ساعات من مرافقته للسيسي إلى الصين «لا يجوز للسفير الأميركي في القاهرة أن يتواصل مع أي شخص ينتمي إلى «جماعة الإخوان الارهابية سواء المتواجدين خارج السجن أو داخله يعد اعتداء على القانون المصري».

يبقى أن نسوق سؤالاً آخر: هل حان الوقت لأن تلبّي السعودية مطلبا مصريا يعدّ من ثوابت بناء «مصر الجديدة» كما يحلو للرئيس السيسي أن يقولها بحتمية التصالح مع الدولة السورية؟ أم أن العمل لا يزال جارياً لتصعيد الأزمة المصنوعة أميركياً بأياد سعودية، وأعني ضرب السوق العالمية للبترول وتدني سعرة إلى أقلّ من النصف بهدف الضغط على روسيا وايران في محاولة ربما الأخيرة لإضعاف الموقف السوري من ناحية ومن ناحية أخرى منح أوباما قبلة الوقوف ولو على قدم واحدة حتى يحين موعد الرحيل.

* رئيس تحرير جريدة «العربي» ـ مصر
Magdybasyony52@hotmail.com